مقدمة الدراسة

وتشمل ما يلي:

- تمهيـــد
- مشكلة البحث
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- فرضيات الدراسة
- محددات الدراسة
- حدود الدراسة
- تعريف بمصطلحات الدراســة
- الدراسات السابقة (العربية والأجنبية)

المقدمـة

تمهيـد:

كغيرها من بلدان العالم النامية خطت فلسطين المحتلة خطوتها تجاه التعليم الجامعي منذ زمن ليس بالبعيد نسبيا وبالتحديد في منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي رغم الظروف التي فرضها الاحتلال وما يسببه من أشكال المعاناة والمكابدة المستمرة لكافة أفراد الشعب ولكافة مؤسساته وخاصة التعليمية منها بهدف كسر شوكته من خلال إملاء سياسات التجهيل والتجويع معا ليصبح لقمة سائغة تسهل السيطرة عليه والتحكم فيه كيف ما شاء.

ولا أحد ينكر فضل العلم والتعلم، إلا أن يكون جاهلا، فرحم الله الإمام الشافعي حيث يقول:

العلم يبني بيوتا لا عماد لها والجهل يهدم بيت العز والشرف

وعلى رغم ما ذكر من صعاب وعقبات فإن فلسطين تزخر اليوم بنهضة علمية لا بأس بها خاصة في قطاع التعليم العالي من خلال إحدى عشرة جامعة موزعة على مختلف المحافظات الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة تشمل العديد من التخصصات والبرامج الدراسية المتنوعة وتحوي ما بين أروقتها ما يزيد عن ثمانين ألف طالب وطالبة ينهلون مختلف أصناف العلوم في هذه الجامعات، فهي تشكل الواجهة المشرقة من بين الواجهات الأخرى التي لم يستطع الاحتلال أن يوقف مسيرتها الأكاديمية خاصة خلال الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣)، حيث كان يقوم بإصدار الأوامر العسكرية التي تقضي بإغلاق أبواب أي جامعة متذرعا في أنها تؤثر على أمنه واستقراره، وكان الإغلاق يطال أي جامعة دون استثناء ولمدد تتراوح بين ستة أشهر وسنة كاملة قابلة للتجديد لمرات

متعددة، فكانت إدارة الجامعات تصّر على مواصلة المسيرة التعليمية لأبنائها الطلبة من خلال التدريس في أماكن بديلة عن الحرم الجامعي كالمدارس العامة والخاصة وبعض المؤسسات الأخرى، وحتى في بعض منازل المواطنين.

ومع وجود هذا العدد من الجامعات وهذا التنوع في كافة الفروع العلمية يتوجه الطلبة الفلسطينيون وبأعداد لا يستهان بها للدراسة في الجامعات العربية والعالمية مما يشكل تأثيرا سلبيا على مقومات الناتج المحلي الفلسطيني المتواضع أصلا، علاوة على أنهم يختارون التخصصات التي تلائم ربما رغباتهم أو أذواقهم أو أهوائهم أو تطلعات ذويهم من حيث رؤية أبنائهم وقد تخرجوا وحصلوا على الشهادات العلمية في تخصصات كالطب والهندسة والصيدلة وما شابهها حيث أن معدلاتهم في الثانوية العامة لا تؤهلهم لاختيار مثل تلك التخصصات في الجامعات المحلية فيضطرون للتسجيل في الجامعات الخارجية لأن معايير القبول فيها تكون أحيانا أكثر يسرا من الجامعات المحلية، وهذا بدوره يزيد من مشكلة انعدام التخطيط المسبق عند اختيار التخصص المناسب والأفضل للطالب وللمجتمع على حد سواء بحيث يلبي احتياجات سوق العمل الفلسطيني، وبخلاف ذلك فإن المشكلة تكبر وتظهر نتائجها بوضوح لا لبس فيه مخلّفة آثارا سلبية جسيمة.

وكمثال حي من واقع الحياة على تفشي هذه الظاهرة وبروزها كمشكلة في إحدى القرى الفلسطينية الصغيرة التي لا يتعدى مجموع سكانها الأربعة آلاف نسمة وبها أكثر من خمسة عشر طبيبا بمختلف التخصصات الطبية إضافة إلى مثل هذا العدد ممن يدرسون تخصص الطب في جامعات خارج البلاد، ومع أن تلك القرية ليست مقياسا أو معيارا دقيقا لكافة القرى والمدن في فلسطين إلا أن ذلك ليس له تفسير سوى عدم التخطيط السليم والمدروس لعملية اختيار التخصص المناسب والفعال، مما يخلق إشباعا في بعض التخصصات دون غيرها، فلو تم الإمعان بمشكلة تلك

القرية لظهر جليا الخلل الواضح في توزيع العمالة الفلسطينية بالنسبة لحجم السكان الأصلي، فهذا العدد من الأطباء وفي تلك القرية بالذات وخاصة بعد سنوات قليلة عندما يحين تخرج الطلبة الذين هم على مقاعد الدراسة، فإن ذلك يقود إلى السؤال الذي يطرح نفسه "كيف سيتم استيعابهم في المؤسسات الصحية المحلية؟" خاصة وأن تلك المؤسسات تعاني من أزمات مالية ومحدودية في الأماكن والأجهزة والمعدات، فهي والحالة هذه ليس لديها الإمكانية والقدرة على استيعاب مثل تلك الأعداد من الأطباء إضافة إلى أعداد الخريجين من القرى والمدن الفلسطينية الأخرى.

فمن هنا تبدأ المشكلة فأما م هذا الخرّيج الذي أنفق عليه والداه جلّ مدخراتهما خيارات محددة فإما أن ينتظر فرصة العمل دون معرفة أيان وقت قدومها ومن ثّم العيش تحت وطأة البطالة، أو اضطراره لقبول وظيفة في غير مجال تخصصه، أو التفكير جدّيا بالهجرة من أجل البحث عن فرصة عمل خارج البلاد بعد هذا العناء والجهد والمثابرة والتكاليف الباهظة التي تكبدها إبان فترة الدراسة.

وتمشيا مع تحقيق غايات هذه الدراسة فقد قام الباحث بتقسيمها إلى ثلاثة أبواب متضمنة مجموعة من الأبحاث والمواضيع،واستُهلّت بمقدمة الدراسة التي تم فيها استعراض خطة البحث المؤلفة من مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضيات الدراسة ومحدداتها وحدودها والتعريف بأهم المصطلحات التي تضمنتها الدراسة، بالإضافة إلى استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

فكان الباب الأول الذي شمل أدبيات الدراسة والذي تضمن ثلاثة مباحث تقدمها المبحث الأول عن نشأة وتطور الجامعات في العالم وفي المبحث الثاني تم عرض نشأة وتطور الجامعات في الوطن العربي، وفي المبحث الثالث كان هناك نظرة موجزة عن مفهوم الإتجاهات.

أما الباب الثاني فاشتمل على دراسة الحالة من خلال أربعة مباحث حيث كان أولها نبذة عن

فلسطين وفي المبحث الثاني تم التعرض للجوانب الإقتصادية للمجتمع الفلسطيني وفي المبحث الثالث فكان نظرة على سوق العمل الفلسطيني ثم كان المبحث الرابع الذي تطرق للجامعات الفلسطينية العاملة في الضفة الغربية وتخصصاتها المطروحة وتنظيمها الإداري وأهم المشاكل التي تواجهها.

أما الباب الثالث فقد شمل ثلاثة مباحث كان الأول منها يختص بمنهجية الدراسة وفي المبحث الثاني تم استعراض خصائص عينات الدراسة، أما المبحث الثالث فكان فيه عرض للتحليل الإحصائي ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة، ثم كانت الخاتمة التي شملت النتائج والتوصيات التي تمخضت عنها الدراسة، وأخيرا تم استعراض قائمة المصادر والمراجع وملاحق الدراسة.

خطة الدراسة:

وتتألف من العناصر التالية:

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على التساؤلات الخاصة بموضوع الدراسة والمتعلقة باتجاهات الأكاديميين والخريجين ومدراء المؤسسات الفلسطينية نحو الهيكلية العامة للتخصصات المتاحة في الجامعات الفلسطينية ومدى ملاءمتها لاحتياجات السوق الفلسطيني من القوى العاملة المؤهلة تأهيلاً جامعياً مع تبيان أثر هذه التخصصات المطروحة على تلك الاحتياجات من حيث أنها تلبي احتياجات السوق بشكل تام وفاعل، أو بشكل جزئي ومحدود أم أن هناك فائضاً من القوى العاملة في عدد من التخصصات وإمكانية وضع الآلية المناسبة والفعالة لمعالجة هذه الظاهرة التي تبدو آثارها جلية وواضحة في المجتمع الفلسطيني الذي يفتقر للموارد الطبيعية رغم قلة عدد سكانه والذي يقبع تحت نير الاحتلال المتحكم في لقمة عيش الغالبية العظمى من أبنائه.

لذا فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

١) ما اتجاهات الخريجين نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني؟

٢) ما اتجاهات الأكاديميين نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني؟

٣) ما اتجاهات مديري المؤسسات نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني؟

٤) ما أراء الخريجين في هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني في فقرات الدراسة؟

٥) ما أراء الأكاديميين في هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني في فقرات الدراسة؟

٦) ما أراء مديري المؤسسات في هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني في فقرات الدراسة؟

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من خلال الدور المناط بالجامعات الفلسطينية باعتبارها منارة ونبراسا يعيش على هداه طلبة التعليم العالي من أبناء الشعب الفلسطيني الذين يتسلحون بسلاح العلم والمعرفة في مواجهة عدو متعلم وعلى درجة عالية من الوعي والإدراك.

فهذه الجامعات مع قرب عهد إنشائها إلا أنها تركت وما تزال تترك الأثر الفعال والمباشر على الطلبة بما ينعكس على المجتمع بشكل عام من حيث رفده بكافة احتياجاته من القوى العاملة، وعليه فقد كان حريّ بالدارس أن يحاول دراسة وضع التخصصات المتاحة في الجامعات الفلسطينية وتسليط الضوء عليها لبيان طاقة استيعابها لجمهور الطلبة المتزايد سنة بعد أخرى بسبب الزيادة الطبيعية في عدد السكان، وفي نفس الوقت الحد قدر المستطاع من العشوائية والتخبط في اختيار الطالب للتخصص المناسب لما ينتج عن عدم سلوك ذلك من توتر وضياع الوقت وإهدار المال

والجهد.

أهداف الدراسة :

يأمل الدارس من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

١) معرفة اتجاهات الأكاديميين والخريجين ومدراء المؤسسات الفلسطينية نحو هيكلية التخصصات المطروحة في الجامعات الفلسطينية ومدى تأثيرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني.

٢) تبيان مدى ملاءمة التخصصات الجامعية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني من القوى العاملة المؤهلة.

٣) تسليط الضوء على هيكلية التخصصات المتاحة والمتوفرة في الجامعات الفلسطينية.

٤) التعرف على نوعية التخصصات الجامعية الرافدة لسوق العمالة الفلسطيني والتي تعتبر في عداد الفائض عن حاجة السوق.

٥) التعرف على نوعية التخصصات الجامعية التي لا يزال سوق العمالة الفلسطينية بحاجة فعلية إليها.

نموذج الدراسة:

حتى يمكن فهم موضوع الدراسة وما ترمي إليه فقد وجد الباحث أنه من المناسب تصميم نموذج تسير بموجبه الدراسة وذلك على النحو المبين في الشكل التالي:

نمـــوزج الدراســـة

شـــــــكل رقم (١)

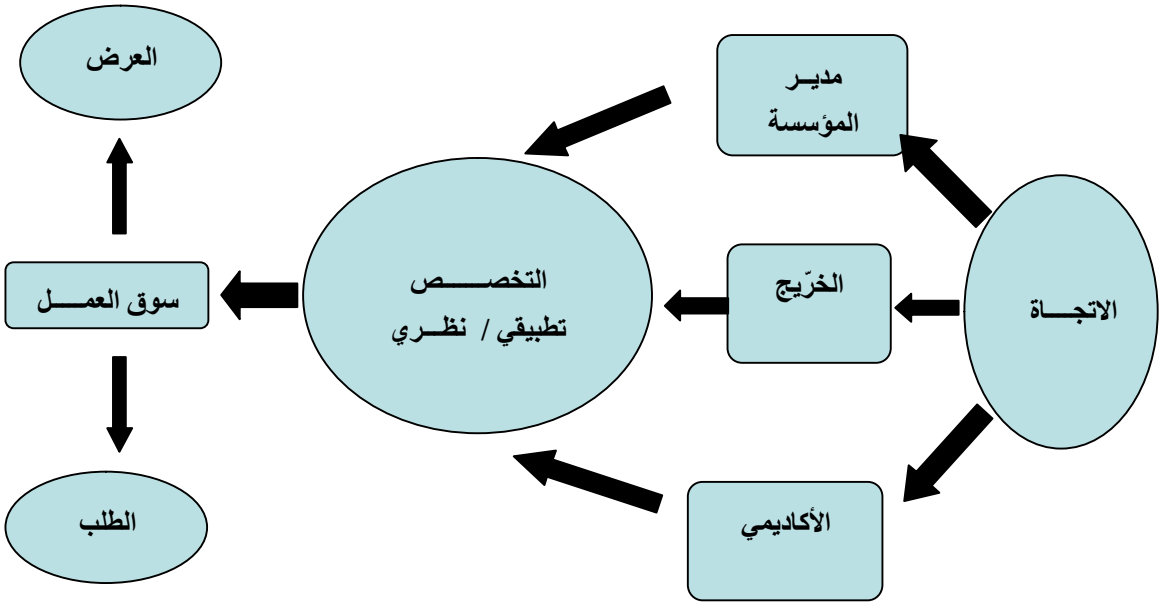

فرضيات الدراسة:

علاوة على محاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة، فإن الدارس يتوقع اختبار فرضيات الدراسة الرئيسة والفرعية التالية:

– الفرضية الرئيسة الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات الخريجين نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

١) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات الخريجين نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس.

٢) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى(α=0.05)في اتجاهات الخريجين نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى لمتغير العمر.

٣) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات الخريجين نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى لمتغير التخصص.

٤) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات الخريجين نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني

تعزى لمتغير الوضع الوظيفي.

- الفرضية الرئيسة الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات الأكاديميين نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

١) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات الأكاديميين نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس.

٢) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات الأكاديميين نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى لمتغير الرتبة العلمية.

٣) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات الأكاديميين نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى لمتغير العمر.

٤) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات الأكاديميين نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى لمتغير سنوات الخبرة.

– الفرضية الرئيسة الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات مديري المؤسسات نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى للمتغيرات الديمغرافية.

وتتفرع عنها الفرضيات التالية:

١) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات مدراء المؤسسات نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى لمتغير العمر.

٢) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات مدراء المؤسسات نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

٣) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات مدراء المؤسسات نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى لمتغير طبيعة عمل المؤسسة.

٤) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) في اتجاهات مدراء المؤسسات نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على احتياجات سوق العمل الفلسطيني تعزى لمتغير نوع المؤسسة.

– الفرضية الرابعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) بين التخصصات المطروحة في

الجامعات ونوعية الطلب على القوى العاملة من وجهة نظر الأكاديميين.

– الفرضية الخامسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) بين التخصصات المطروحة في الجامعات وسياسات القبول المتبعة في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الأكاديميين.

– الفرضية السادسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) بين التخصصات المطروحة في الجامعات ورغبات الطلبة من وجهة نظر الخريجين.

– الفرضية السابعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) بين نوعية خريجي الجامعات الفلسطينية والطاقة الاستيعابية للمؤسسات الفلسطينية من وجهة نظر مدراء المؤسسات الفلسطينية.

– الفرضية الثامنة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α=0.05) بين التخصصات المتوفرة في الجامعات والإمكانية المادية لهذه الجامعات من وجهة نظر مدراء المؤسسات الفلسطينية.

محددات الدراسة:

كثيراً ما تعترض طريق الباحثين معوقات تشكل في كثير من الأحيان حائلاً وعائقاً أمام إنجاز دراساتهم بشكل تام وكامل وعلى أحسن وجه، فمن أهم تلك المحددات فيما يخص هذه الدراسة:

(١) الإجراءات التعسفية التي تنتهجها سلطات الاحتلال بين الفينة والأخرى كتطبيق سياسة

العقاب الجماعي الذي يطال كافة فئات الشعب الفلسطيني إضافة إلى إغلاق المدن والقرى ومنع التجوال والتنقل وهدم البيوت وتجريف الأراضي إضافة إلى الأساليب المتنوعة الأخرى من أشكال التنكيل والإذلال بحيث أضحى ذلك صورة يومية معتادة.

(٢) عدم تجاوب بعض أفراد عينة الدراسة فيما يخص تعبئة قوائم الاستقصاء والتي تعتبر أحد مساوىء هذا الأسلوب في عملية جمع البيانات.

(٣) شح المصادر والمراجع ذات العلاقة المباشرة بموضوع البحث.

(٤) اقتصار الدراسة على خريجي الجامعات الفلسطينية دون التعرض لخريجي المعاهد المتوسطة الذين أصبحت نسبتهم تقل تدريجيا خاصة بعد توجه كثير من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية نحو ضرورة توجيه العاملين فيها من حملة الشهادات الجامعية المتوسطة لاستكمال دراساتهم والحصول على درجة البكالوريوس كشرط لبقائهم على رأس عملهم.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: غطت الدراسة بالبحث والتحليل مجتمع الدراسة خلال الفترة الزمانية من سنة ١٩٩٥ – ٢٠٠٤م.
- الحدود المكانية:شملت الدراسة جامعات الضفة الغربية فقط واستثنت جامعات قطاع غزة لعدم وجود تواصل جغرافي بين الضفة الغربية وغزة وقت إجراء الدراسة.
- الحدود البشرية: تعاملت الدراسة مع كل من الفئات التالية:

١- فئة الأكاديميين

٢- فئة خريجي الجامعات الفلسطينية

٣- فئة مدراء المؤسسات الفلسطينية

التعريف بمصطلحات الدراسة:

- **الجامعات الفلسطينية: يقصد بالجامعات الفلسطينية تلك الجامعات الواقعة في ذلك الجزء من أرض فلسطين المعروف بالضفة الغربية وقطاع غزة ويقوم على إدارة تلك الجامعات والإشراف عليها هيئات فلسطينية.**
- **التخصص: مجموعة من المقررات (Courses) تقع ضمن حقل تخصصي معين وهي مبنية على أسس تنظيمية معينة وتهدف جميعا إلى تحقيق أهداف عامة موحدة، وينال الدارس عند إكماله دراسة هذه المقررات بنجاح درجة البكالوريوس في التخصص الذي التحق به.[١]**
- **البرنامج الدراسي: مجموعة من التخصصات المرتبطة ببعضها وتهدف إلى إفساح المجال للدارس لإختيار تخصص مناسب، وقد يحوي البرنامج تخصص واحد أو أكثر.[٢]**
- **السوق:الموضع الذي يجلب إليه المتاع والسلع للبيع والابتياع أي أنه مكان التقاء المشترين والبائعين.[٣]**
- **العمل: مجموعة من الأدوار الحياتية المتغيرة أو مجموعة من الممارسات العملية المحترفة لتحقيق غايات معينة للفرد من أسماها سد حاجاته المختلفة وتحديد مستواه الاجتماعي والمعيشي إضافة إلى تحديد هويته الذاتية.[٤]**

---

[١] جامعة القدس المفتوحة، دليل الجامعة، عمان:٢٠٠٣

[٢] جامعة القدس المفتوحة، مرجع سابق

[٣] مجمع اللغة العربية – الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث- "المعجم الوسيط" المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، استانبول، تركيا:١٩٧٢

[٤] سلوى عطية سليمان، "التوجيه والإرشاد المهني، حلقة الوصل بين التعليم العالي وسوق العمل"، مجلة التربية الجديدة، بيروت، لبنان، العدد (٤٩) السنة السابعة عشرة،١٩٩٠، ص٤٥

- **سوق العمل: هو عبارة عن مناطق جغرافية تتفاعل فيها قوى العرض (أفراد يبحثون عن عمل) وقوى الطلب (أصحاب أعمال يبحثون عن أفراد لتشغيلهم).**[1]

- **الاتجاه: الاتجاه هو ميل نفسي يعبر عنه بتقييم موضوع معين بدرجة أو بأخرى من التفضيل أو عدم التفضيل. ويشير التقييم إلى الاستجابات التقييمية المعرفية والوجدانية والسلوكية، سواء كانت صريحة أو ضمنية.**[2]

[1] مصطفى نجيب شاويش، إدارة الموارد البشرية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة،٢٠٠٠

[2] Eagley,A & Chaiken,S.(1993) The Psychology of Attitudes, CA:Harcourt Brace.

الدراسات السابقة:

لقد تطّرق عدد محدود من الدراسات التي لها صلة وثيقة بموضوع الدراسة وفي المقابل تطرق العديد من الدراسات السابقة ذات الصلة غير المباشرة بذات الموضوع، وكان من الدراسات من هو على المستوى المحلي والمستوى العربي أما بعضها الآخر فكان على المستوى العالمي، ومن هذه الدراسات من كان باللغة العربية وبعضها الآخر باللغة الإنجليزية.

وقام الباحث باستعراض هذه الدراسات وبيان ما أفضت إليه من نتائج ومدى التقائها أو اختلافها بموضوع الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولا: الدراسات العربية:

** دراسة ناصر قاسمي (١٩٩٢): [١]

وهذه الدراسة بعنوان " خريجو الجامعة وسوق العمل: دراسة سوسيولوجية لعينة من حاملي شهادة ليسانس في العلوم الإنسانية".

وقد ركزت الدراسة على إيجاد حل جذري لمشكلة بطالة الخريجين في دولة الجزائر التي بدأت تظهر منذ عام ١٩٨٢م، وذلك لازدياد عدد الخريجين من جهة، وضعف الاقتصاد الجزائري من جهة أخرى، إضافة إلى أسباب سياسية واجتماعية وتربوية، وقد تبين للباحث أن هناك انعزال تام للجامعة عن المجتمع وعدم ارتباطها الفعال بالاقتصاد، وهذا ما جعل الكثير يعتقد بأن الجامعة تنتج "بطّالين"

[١] ناصر قاسمي، "خريجو الجامعة وسوق العمل : دراسة سوسيولوجية لعينة من حاملي شهادة ليسانس في العلوم الإنسانية"، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، الجزائر، ١٩٩٢

بشهادات جامعية، ويعود ذلك لأسباب من أهمها:

١. النقص في إعلام وإرشاد المتخرجين

٢. وجود تخصصات لا نحتاج إليها في وقتنا الحالي

٣. عدم وجود اتفاقات للتشغيل بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية

ومن أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة المذكورة ما يلي:

١. تبين أن أهم طرق البحث عن العمل هي الطرق الرسمية وغير الرسمية وأن المحسوبية هي من أهم الطرق غير الرسمية استعمالا وانتشارا.

٢. إن سوق العمل يمتاز بالصعوبة بالنسبة لخريجي التخصصات الإنسانية مقارنة مع خريجي العلوم الطبيعية والتقنية التي تتميز بالتحديد والدقة.

وقد وضعت الدراسة بعض المقترحات كحلول لمشكلة البحث منها:

- تشجيع القطاع الخاص على المغامرة بالاستثمار ومباشرة مشاريع أكثر نوعية في ظل المنافسة.
- تشجيع إنشاء المؤسسات والمشاريع قصيرة المدى
- الحدّ من ظاهرة الزيادة السكانية السنوية ليتم بدوره الحدّ من الأعداد المتزايدة للخريجين
- إعادة النظر في أنواع التخصصات الجامعية ومدى قابلية مؤسساتنا لاستقبالها
- تسليح الطالب قبيل تخرجه ببعض المهارات الهامة والتي تساعده على إيجاد فرصة العمل المناسبة.

- **إعادة النظر في دور مكاتب التوظيف التي تعتمد بشكل أساسي على المحسوبية في عملية التوظيف.**

وتعتبر هذه الدراسة لها صلة وثيقة بموضوع دراسة الباحث خاصة فيما يتعلق منها بتسليط الضوء على موضوع خريجي الجامعات وسوق العمل الذي يحدد في النهاية مستوى احتياجات السوق من كافة التخصصات الجامعية.خاصة وأن من أهم توصيات هذه الدراسة إعادة النظر في التخصصات الجامعية في الجزائر ومدى قابلية المؤسسات الجزائرية لاستيعابها.

** **دراسة الجعفري ولافي (٢٠٠٤)[١] :**

والدراسة بعنوان "مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية" وهي دراسة تمت من خلال معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) وقام بها فريق عمل برئاسة كل من د٠محمود الجعفري ودارين لافي وساعدهما على إنجاز هذه الدراسة مجموعة من الباحثين المساعدين وكان تمويل إعداد البحث من قبل مشروع تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني "تمكين".

وهذه الدراسة تعتبر من أحدث الدراسات التي لها صلة وثيقة بموضوع دراسة الباحث، وقد كان هدف الدراسة الرئيس تقييم مدى ملاءمة كفاءة خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية لمتطلبات سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها الجامعات الفلسطينية التي تمنح شهادة

---

[١] محمود الجعفري ودارين لافي، "مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطينية" ، منشورات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، رام الله ، فلسطين٢٠٠٤

البكالوريوس والمعاهد المتوسطة التي تمنح شهادة الدبلوم، ولإنجاز هذا الهدف فقد قامت الدراسة بتحليل العرض لخريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة الفلسطينية من جهة، والطلب على هؤلاء الخريجين في الأسواق المحلية من جهة أخرى.

وقد تركزت مشكلة الدراسة في ارتفاع أعداد الخريجين من الجامعات والمعاهد والكليات المتوسطة بمعدلات متزايدة خلال العقود الثلاثة الماضية مما شكل بالتالي زيادة ملحوظة في نسبة البطالة بين خريجي الجامعات الفلسطينية حيث فاقت هذه النسبة 50% من بين مجموع الخريجين في مختلف التخصصات الجامعية.

واعتمدت الدراسة خمس استبانات في عملية جمع البيانات الأولية وهي : استبانة خريجي الجامعات والمعاهد المحلية العاملين ، واستبانة المشغلين ، واستبانة خريجي الجامعات والمعاهد المحلية العاطلين عن العمل ، واستبانة الطلبة الملتحقين في الجامعات والمعاهد المحلية ، واستبانة عمداء الكليات ورؤساء الأقسام وأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية.

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- أوضحت الدراسة أن اختيار الطالب لتخصصه لا يعتمد على أي تخطيط مسبق وإنما يأتي لتحقيق طموح ورغبة شخصية بغض النظر عن المعرفة المسبقة بنوع الوظيفة التي يشغلها الخريج حاليا.
- لم يظهر تفاوت في تحديد العوامل التي تقف وراء تحديد التخصص بين الطلبة الملتحقين بالجامعات الذين هم على وشك التخرج وبين تقييم الخريجين للعوامل التي كانت وراء تحديد تخصصاتهم.

- كان لتأثير الدخل الشهري والمؤهل لعلمي (الماجستير) والمعدل التراكمي واسم الجامعة واجتياز امتحان القدرات وامتلاك مهارات الحاسوب والإنترنت وإتقان اللغة لإنجليزية دور واضح في تقليل فترة الانتظار للحصول على وظيفة لكل من الخريجين العاملين في مجال تخصصهم وفي غير مجال تخصصهم.
- كان للعوامل غير التنافسية مثل الانتماء الحزبي والمحسوبية والعلاقات الشخصية والرشوة التأثير الواضح على تقليل فترة الانتظار للخريجين العاملين في قطاع غزة في المهن التعليمية والتخصصات المهنية.
- يفتقر الخريجون العاملون إلى معظم المهارات اللازمة لتسهيل اندماجهم في سوق العمل وهذا الأمر ينطبق على التخصصات كافة، سواء المهن التعليمية أم التخصصات المهنية، وفي كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- اعتماد القطاع الخاص على العديد من المعايير في التوظيف مقارنة مع تلك التي يعتمدها القطاع العام في الضفة الغربية.
- إن عدم القبول بالراتب، وعدم القدرة على العمل في غير مجال التخصص، كانت من أهم أسباب البطالة بين الخريجين، ويأتي قبول العاطلين عن العمل بالحصول على وظائف مؤقتة ضمن التوقعات والانتظار للحصول على وظيفة في مجال التخصص عندما تتوفر للخريج الخبرة وبرامج التدريب الكافية لتسهيل اندماجه بسوق العمل.
- إن الاستمرار في الاعتماد على العوامل غير النزيهة وغير التنافسية في تعيين الخريجين الذين يتمتعون بكفاءة متدنية مقابل حرمان نظرائهم الخريجين من أصحاب المهارات

العالية سيعمل على زيادة التشويش في سوق العمل، حيث لا يعتمد تحديد الأجور على الإنتاجية.

أما من حيث التوصيات التي خرجت بها الدراسة فكان من أهمها:

- أوصت الدراسة إدارة المؤسسات الجامعية بالبدء بتعديل المناهج الخاصة بالتخصصات الفائضة لجعلها أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات سوق العمل من خلال تطوير المساقات والبرامج وتطوير قدرات ومهارات المدرسين وابتعاثهم لدراسة مساقات لم يُدرِّسوها وتطوير مهارات اللغات العربية والإنجليزية.
- أما مسئولية القطاع الخاص فيمكنه أن يساهم في تقديم الدعم لمؤسسات التعليم العالي وتبني الطلبة المتميزين من خلال تقديم المنح الدراسية وتوفير فرص عمل مناسبة لهم بعد تخرجهم.
- أما وزارة التربية والتعليم العالي فيقع على عاتقها تقديم الدعم المالي والفني للتخصصات المطلوبة في السوق المحلية وتقديم الدعم المالي لمؤسسات التعليم العالي.
- وبالنسبة لمسئولية وزارة العمل فيتعين عليها توفير قاعدة بيانات لمؤسسات التعليم العالي حول احتياجات سوق العمل المحلية وللخريجين.
- وفيما يتعلق بمسئولية الحكومة أن تقوم بتمويل التعليم العالي من خلال فرض رسوم جمركية متنوعة، وأن تقوم بإعادة النظر في قانون الخدمة المدنية من حيث مراعاة من يحصل على شهادات الدبلوم أسوة بمن يحصل على شهادة جامعية.

** **دراسة أنور السعيد وآخرون (١٩٩٥)[١]:**

والدراسة بعنوان"مواءمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل، وبما يخدم غايات التوسع في القاعدة الإنتاجية الاقتصادية" وهذه الدراسة من إعداد فريق بحث مكون من الدكتور أنور السعيد والدكتور محمد عدينات والدكتورة أنمار الكيلاني والأستاذ طاهر جرادات، وقد أعدت هذه الدراسة ضمن مشروع النهوض بالتشغيل وسياسات القوى البشرية الذي يموله برناج الأمم المتحدة الإنمائي وتنفذه منظمة العمل الدولية بالتعاون مع مديرية التنمية البشرية بوزارة التخطيط الأردنية.

فقد كان هدف الدراسة الرئيس التوصل إلى مواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل التي اعتبرت موضوع المواءمة من المسائل الجوهرية عميقة الارتباط بتحقيق التنمية الشاملة في مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية حيث أن المواءمة تعني إعداد قوى بشرية يتم استيعابها في سوق العمل، وتعني أيضا تدريب وتأهيل قوى بشرية ذات قدرة إنتاجية عالية تنعكس ايجابيا على الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام فريق الدراسة ببحث عدد من الموضوعات واتخاذ عدد من الإجراءات التي كان من أهمها:

١- حجم وخصائص القوى العاملة في الأردن وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة

٢- تقديرات الطلب الإجمالية المتوقعة من القوى العاملة حتى عام ٢٠٠٠م

٣- اتجاهات المواءمة بين العرض والطلب من القوى العاملة

---

[١] أنور السعيد وآخرون ، " موائمة مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل وبما يخدم غايات التوسع في القاعدة الإنتاجية الاقتصادية" ، وزارة التخطيط ، عمان ، الأردن، ٢٠٠٠٤

٤- تصنيف القوى العاملة في الأردن حسب الجنس والتخصص العلمي والمستوى التعليمي

٥- تقدير مخرجات النظام التعليمي بكافة مستوياته للسنوات ١٩٩٤ – ٢٠٠٠

٦- حساب معدل الالتحاق بسوق العمل حسب التخصص ووفق التصنيف الدولي للتخصصات.

٧- التعرف على العرض من القوى العاملة وفق متغير التخصص

٨- مقابلة العرض المتوقع مع الطلب المتوقع كشكل نهائي للمواءمة

وبعد أن قامت الدراسة بإتباع سلسلة من الإجراءات السابق الإشارة إلى أهمها، فقد ظهرت نتائج الدراسة التي قامت بوصف شامل لسوق العمل الأردني وأبرزت خصائص القوى العاملة الأردنية المستخدمة في كلا القطاعين العام والخاص والعاملة في مختلف أنشطة وقطاعات النظام الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

- مع أخذ مؤشر المستوى التعليمي للعمالة في الأردن بعين الاعتبار فقد أبرزت الدراسة اختلالا واضحا في هذا المجال وذلك بحقيقة أن نحو ٧٤ر٩% من القوى العاملة في الأردن تندرج تحت بند "بدون تخصص" رغم توقع معدّي الدراسة بانخفاض هذه النسبة مستقبلا.
- ازدياد الطلب المتوقع على القوى العاملة المتخصصة في مجال التخصصات التجارية والإدارية والتخصصات الهندسية والعلوم الإنسانية والعلوم الطبية والصحية والعلوم التربوية.
- تدني معدل المشاركة الخام للسكان في القوى العاملة إذ قدر في عام ١٩٩٣م بنحو ٢٥% من مجموع السكان.

- بروز مشكلة البطالة في سوق العمل الأردني حيث بلغت في نفس العام نحو ١٨ر٨%.
- تدني معدل مساهمة الإناث في القوى العاملة الأردنية حيث بلغت نسبة المشاركة ١٤% من إجمالي العمالة.

وانطلاقاً مما ذكر من نتائج فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات يتوقع أن توجه لصنّاع القرار نحو صياغة مجموعة من السياسات الموجهة لسوق العمل وتخطيط القوى العاملة، ومن أهم هذه التوصيات:

١- العمل على تصحيح الاختلال القائم في الهيكل التعليمي والوظيفي، وعلى وجه الخصوص في القطاع الخاص بحيث تصبح قدرته الاستيعابية أكبر من كافة التخصصات المختلفة.

٢- بالرغم من أن الدراسة لم تتطرق إلى موضوع المواءمة النوعية بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل من العمالة المدربة، فإن الدراسة توصي بإعداد دراسة تحليلية لمعرفة فيما إذا كان التأهيل والتدريب المتاح متوائما مع احتياجات سوق العمل من الناحية النوعية أم هو على عكس ذلك.

٣- التوجه نحو بناء سياسة قوية وواضحة لسوق العمل تضمن العدالة في توزيع فرص العمل وكذلك الوصول والحصول عليها وترتكز على الجدارة والاستحقاق والمنافسة، وعلى وجه الخصوص وظائف القطاع العام.

** **دراسة جلال زكي وعبد الحي رضوان، (١٩٩٨)**[١]

وهذه الدراسة بعنوان "مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية"، وهي مثابة ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي: "رؤى مستقبلية"، في الفترة من ٢٢-٢٥ فبراير ١٩٩٨، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الطلبة نحو التخصصات المختلفة وكيفية اختيارهم لها وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسة:

- **أظهرت الدراسة أن ما نسبته ٣٢% من الطلبة يختارون تخصصاتهم بناء على رغباتهم الشخصية، وليس بناء على احتياجات سوق العمل.**
- **كما أظهرت الدراسة أن ما نسبته ٥ر٢٣% من الطلبة يتجهون إلى التخصصات التي يعتقدون أن فرص العمل فيها متوفرة.**
- **وبينت الدراسة أيضا ن ما نسبته ٣٥% من الطلبة تقع عليهم ضغوط خارجية من الأصدقاء عند اختيار التخصص، والنسبة المتبقية تعود لأسباب مزدوجة تؤثر في اختيار التخصصات وتتمثل في سهولة الدراسة وعدم المعرفة بالتخصصات المتوفرة.**

وعليه فإن الدراسة تؤكد على أن اختيار الطالب للدراسة لا يقوم على أساس الرغبة في تغطية حاجة السوق بقدر ما هو اختيار عشوائي يشير إلى عدم اهمام الطالب بالتخصص أو عدم توفر المعلومات.

** **دراسة إياد غانم الحسن (٢٠٠١)** [١]:

---

[١] جلال محمد زكي، وعبدا لحي محمد رضوان، "مستقبل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية"، ورقة مقدمة إلى ندوة التعليم العالي بعنوان:رؤى مستقبلية، الرياض، ٢٢-٢٥ فبراير ١٩٩٨، ص١١٣-١٤٣

وهي بعنوان " أثر التغيرات الديمغرافية وسياسة التطوير التربوي في سوق العمل الأردني"، وبرزت أهمية الدراسة لمحاولتها قراءة واقع التطور السكاني في الأردن وما صاحبه من تطور في التعليم وسوق العمل بالتركيز على الفترة ما بين ١٩٨٧م – ١٩٩٩م، ومحاولة دراسة أثر هذه العملية على المواءمة بين مخرجات التدريب والتعليم وسوق العمل الأردني، ومن جملة الأسئلة التي حاولت الدراسة الإجابة عنها:

١. **ما هي أهم العناصر الأساسية للتغير الديمغرافي في الأردن؟**
٢. **ما هو واقع واتجاهات تطور التعليم في الأردن للفترة من ١٩٨٧ – ١٩٩٩؟**
٣. **ما هو واقع واتجاهات تطور سوق العمل في الأردن للفترة من ١٩٨٧ – ١٩٩٩؟**
٤. **هل هناك مواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب من الكفاءات العلمية والفنية وحاجات سوق العمل الأردني؟**

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- **أن الزيادة السكانية المستقبلية ستستمر في الأردن بسبب وجود القاعدة السكانية الشابة الكبيرة ولكن المعدلات ستنخفض في المستقبل القريب.**
- **أظهرت الدراسة انعكاس استمرار الزيادة السكانية على الزيادة الكبيرة والمستمرة في أعداد الطلبة وفي كل المراحل الدراسية، ومن ثم انعكس هذا على مخرجات التعليم التي سجلت ارتفاعا كبيرا في عدد الطلبة الملتحقين بالمدارس بالنسبة إلى عدد السكان الكلي فبلغت نسبتهم ٢٠%، أما نسبة عدد طلبة الجامعات والكليات إلى عدد السكان**

---

[١] إياد غانم الحسن ، "أثر التغيرات الديمغرافية وسياسية التطوير التربوي في سوق العمل الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن، ٢٠٠١

فبلغت ما يقارب ٣%، وتزيد نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من الناجحين في الثانوية العامة عن ٩٣%وهو من أعلى المعدلات في العالم.

- معاناة العملية التربوية من شح الموارد في فترة الدراسة لتعرض الاقتصاد الأردني عام ١٩٨٨م لوضع حرج أدى إلى انخفاض سعر صرف الدينار ثم تلا ذلك أزمة حرب الخليج وتبعاتها.
- معاناة التعليم الجامعي من ضعف السياسات، فالمخرجات مرتفعة في تخصصات أُشْبِعَت ولم يعد لها مكان في سوق العمل، وكانت نسبة التسرب تصل إلى 25% من المقبولين مما يستدعي إعادة النظر في نظام القبول في التعليم العالي.
- أظهرت الدراسة أن سوق العمل يعاني من ضعف مخرجات التعليم وضعف الأداء الاقتصادي نتيجة لذلك، ولذا فهو يعاني من بطالة مرتفعة (٤%).
- إن الزيادة السكانية الكبيرة لها أثر سلبي على سوق العمل وعلى العملية التربوية التي بدورها تؤثر بمخرجاتها على سوق العمل والذي يعاني من كم ونوعية مخرجات التعليم العالي والتدريب مما أدى إلى شيوع البطالة في كثير من التخصصات الإنسانية على سبيل المثال.

ومن أهم التوصيات التي ارتآها معدّ الدراسة:

١. إعادة النظر في النظام التربوي لتحقيق العدالة بين التعليم الأكاديمي والتعليم المهني وذلك بتحسين معدلات المقبولين فيه إضافة إلى تحسين فرص القبول في التعليم العالي.

٢. التوصية بوضع سياسة قبول مرنة لكل مراحل التعليم وخصوصا مراحل التعليم العالي بحيث تراعي حاجات السوق الآنية والمستقبلية من مخرجات التعليم.

٣. وضع برامج تدريب وإعادة تدريب العاطلين عن العمل من أصحاب التخصصات المشبعة لدمجهم في سوق العمل في تخصصات يفتقدها سوق العمل.

٤. تصحيح منظومة الهياكل الوظيفية في سوق العمل بما يحقق الانسجام بين الوظائف ومستويات التعليم والتأهيل والتدريب من جهة وبين المهن وتخصصات العاملين فيها من جهة أخرى.

٥. إنشاء نظام معلومات لسوق العمل الأردني تتضح فيه المهن وتصنيفاتها والفروع التعليمية وقنواتها وحاجات سوق العمل وتوقعات تطوراته على أسس علمية مدروسة حديثة البيانات والمعلومات.

٦. ربط السياسات السكانية والسياسات التعليمية العامة وسياسة التخطيط لسوق العمل بحاجات سوق العمل، وذلك بتحديد سياسة القبول في المدارس الأكاديمية والمدارس المهنية ومراكز التدريب وكليات المجتمع والمعاهد والجامعات بالاحتياجات المتوقعة من الأيدي العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويرتبط بما سبق إعادة النظر في التخصصات المختلفة وعدد المقبولين فيها بما يتناسب وحجم الطلب عليها.

** **دراسة عادل لطفي (١٩٨٤):**[١]

والدراسة بعنوان " التوسع في التعليم الثانوي والعالي على عرض تخصصات معينة في الأردن (١٩٨١-١٩٩٠) "، وقد هدفت الدراسة إلى تقديم تصور لتأثير التعليم الثانوي والعالي على عرض بعض التخصصات في الأردن، وشملت الدراسة الملامح العامة للسكان والقوى العاملة والتعليم العالي في الأردن، واحتوت الدراسة على توقعات الباحث لتخصصات معينة للفترة السابقة، وكان من أهم النتائج لتلك الدراسة:

١. **استمرار الحاجة إلى تخصصات الهندسة والعلوم الطبية بمستوى كليات المجتمع.**
٢. **الأطباء والمهندسون سوف يعانون من بطالة تبدأ عام ١٩٩٠م.**
٣. **خلال النصف الثاني من الثمانينات سوف يعاني قطاع الخريجين من التخصصات التجارية من البطالة.**

وقد أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بضبط البعثات الدراسية وزيادة إرشاد الطلبة باتجاه المهن المطلوبة وتعديل بعض التشريعات للّحد من الإقبال على عدد من التخصصات، وتصنيف كليات المجتمع إلى فئات ودرجات.

** **دراسة ميساء الكرايمة، (١٩٩٩) :** [٢]

وعنوان الدراسة " الخصائص التعليمية والمهنية للعمالة الوافدة في الأردن " وهي دراسة مقارنة هدفت

---

[١] عادل لطفي، "تأثير التوسع في التعليم الثانوي والعالي على عرض تخصصات معينة في الأردن (١٩٨١-١٩٩٠) "، عمان، الأردن، ١٩٨٤

[٢] ميساء الكرايمة، "الخصائص التعليمية والمهنية للعمالة الوافدة في الأردن للمدة من ١٩٧٠ – ١٩٩٥"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ١٩٩٩

إلى التعرف على إمكانية إحلال العمالة المحلية مكان العمالة الوافدة من خلال مقارنة الخصائص التعليمية والمهنية لكل من العمالة المحلية والوافدة، وكذلك هدفت إلى تحديد تأثير العمالة الوافدة على المتعطّلين الأردنيين في ضوء تلك الخصائص.

ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة:

١. تطوير المعلوماتية المتعلقة بسوق العمل الأردني

٢. توجيه الطلبة نحو تخصصات مطلوبة بالتعاون بين الوزارات المعنية كوزارة التعليم العالي ووزارة العمل ووزارة التخطيط.

** **دراسة حبيب الله بن محمد التركستاني (١٩٩٩)[١]:**

وكانت هذه الدراسة بعنوان "دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي"، وقد اعتمدت الدراسة على الجانب الوصفي التحليلي، فقد حاولت التعرف على وجهة نظر كل من رجال الأعمال ورجال التعليم حول الأسباب التي تؤدي إلى عدم ملاءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل السعودي وأهم المسئوليات التي تقع على عاتق الجامعات لتضييق الفجوة بينهما وذلك عن طريق استخدام قائمة الاستبيان التي تم توزيعها على عينة من رجال الأعمال وأعضاء هيئة التدريس بحيث مثّلت هاتان الفئتان مجتمع الدراسة.

وقد أشارت الدراسة إلى أن هناك أربعة أسباب جوهرية تحول دون قبول سوق العمل

[١] حبيب الله بن محمد التركستاني، "دور التعليم العالي في تلبية احتياجات سوق العمل السعودي"، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلد ٢٧، عدد ٣، الكويت،١٩٩٩

لمخرجات التعليم وأنها تحتاج إلى اهتمام المسئولين عن التعليم وسوق العمل، وتمثلت في الجانب السلوكي والأكاديمي والقدرات الفردية والجانب المالي. وكان من أهم التوصيات التي اعتمدتها الدراسة هي:

١. أن تطلب الجامعات من الجهات المسئولة عن توظيف القوى العاملة القيام بدراسة احتياجات سوق العمل من القوى العاملة المتخصصة وإبلاغ الجامعات حتى تتمكن الجهات التعليمية المعنية من تحديد التخصصات المطلوبة وتوجيه الطلاب وفقاً لحاجة قطاع الأعمال.

٢. عقد ندوات ولقاءات مكثفة مع كبريات الشركات الخاصة التي توظف أعداداً كبيرة من العاملين ومحاولة عرض المناهج الجديدة المقترحة وأخذ وجهات النظر حول مدى ملاءمة تلك المناهج مع احتياجات العمل.

٣. تطوير مفهوم التعليم الجامعي بإعادة النظر في وحدات مخرجات التعليم وتحويلها إلى طرق عملية أكثر تطوراً بحيث تشمل عناصرها الطالب الايجابي والجامعة العصرية والمناهج العلمية المتطورة والتعليم غير المنهجي أو التعاوني.

٤. توجيه التخصصات نحو سوق العمل والتوسع في التدريب على المهارات العملية الفردية عن طريق برنامج خدمة المجتمع.

٥. التوسع في إنشاء أقسام جديدة داخل الكليات تقوم بتوفير تخصصات جديدة تتلاءم مع متطلبات سوق العمل.

٦. العمل على توفير الحوافز المعنوية بتشجيع الشركات المحلية على توظيف ذوي المؤهلات المحلية.

٧. إنشاء جامعات أهلية تسهم في توفير التخصصات التي تقدمها الجامعات الحكومية.

وبعد هذه التوصيات فإن الدراسة ترى أن مستقبل التعليم الجامعي مرتبط بدرجة كبيرة بالبيئة الخارجية وأن مفهوم التعليم وأسلوبه لا بد أن يتغير بحيث يستطيع الوقوف أمام جميع المتغيرات المستجدة في سوق العمل.

** دراسة عبدالله بوبطانة ومي سراقبي (١٩٩٠) :[١]

والدراسة بعنوان "تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل" ، وقد اعتبرت الدراسة أن التعليم العالي ذو أهمية كبرى حيث يعتبر عاملا أساسيا في إعداد وتدريب الموارد البشرية القادرة على مواكبة العملية التنموية، فهو بإمكانه أن يلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته العديدة من خلال توفير اليد العاملة القادرة على المساهمة بشكل فعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد ركزت الدراسة على العلاقة بين التعليم والتوظيف، فأظهرت أنه على الرغم من أن سوق العمل وطبيعة المهن تتغير بشكل سريع ومستمر فإن إحداث تغيرات في محتوى وطرائق وتقنيات التعليم العالي يتم بسرعة أقل مما يؤدي إلى حدوث فجوة بين القطاعين تؤدي في النهاية إلى حدوث نوع من الانفصام أو ضعف الارتباط بينهما.

وقد أوردت الدراسة كمثال على إمكانية إحداث عمليات الربط والتنسيق بين تخطيط القوى العاملة وتخطيط التعليم العالي، ظاهرة التعليم العالي التعاوني وهو ما يعرف بنموذج (ZAVODA-UTUZ) في ما يعرف بالإتحاد السوفيتي سابقا، وهو بمثابة معهد تقني داخل المعمل يخدم بالدرجة

[١] عبدالله بوبطانة ومي سراقبي، "تقوية الترابط بين التعليم العالي وعالم العمل"، مجلة التربية الجديدة، العدد ٤٩، السنة السابعة عشرة، مؤسسة الخدمات الطباعية (درغام)، بيروت، لبنان، ١٩٩٠

الأولى عماله وموظفيه، وبذلك يؤلف المعهد قسما من المجتمع الصناعي وتتولى هيئة التعليم العالي مهمة الإشراف الأكاديمي. وهناك مثال آخر توفره شركة معهد (KIMA) في مصر، وهو نموذج مماثل للدمج بين المؤسسة التعليمية والمؤسسة الإنتاجية حيث يتألف الطلاب ومعظم أعضاء هيئة التدريس من موظفي الشركة والعاملين فيها.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة:

١. التأكيد على العلاقة والترابط ما بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل.

٢. التأكيد على أن طرق وأساليب دعم الترابط ما بين القطاعين لا يمكن أن يتم إلا من خلالهما معا وبالتنسيق المستمر بينهما.

٣. بينت الدراسة أنه لا بدّ من ضرورة إحداث مجموعة من الإصلاحات وتطبيق مجموعة من التدابير في إطار سوق العمل تمكّن من التجاوب مع ما يحدث في إطار التعليم العالي ومن ثم تسّهل عمليات التغيير والتجديد فيه.

٤. والأهم من هذا كله فقد طرحت الدراسة في كل جزء من أجزائها مجموعة من التساؤلات التي تهدف إلى إحداث عمليات العصف الفكري (Brain Storming) بين المهتمين بهذا المجال ومساعدتهم على إنتاج منهجية علمية سليمة لمعالجة إشكالية العلاقة بين التعليم العالي وعالم العمل.

** **دراسة محمد البطش وهاني الطويل، (١٩٩٨):**[١]

---

[١] محمد البطش وهاني الطويل، "تقييم خريجي الجامعة الأردنية لإعدادهم الأكاديمي والعملي والشخصي والاجتماعي والإعداد الجامعي ككل" مجلة دراسات، عمان، الجامعة الأردنية، المجلد (٢٥)، العدد (٢)، ١٩٩٨

أما هذه الدراسة وهي بعنوان " تقييم خريجي الجامعة الأردنية لإعدادهم الأكاديمي والعملي والشخصي والاجتماعي والإعداد الجامعي ككل"

وقد هدفت إلى التعرف على تقييم طلبة الجامعة الأردنية لجوانب إعدادهم الأكاديمي والعملي والشخصي والاجتماعي وإعدادهم الجامعي ككل، ومن أجل التوصل إلى بيانات ومعلومات عن ذلك اختارت الدراسة عينة عشوائية طبقية من خريجي الجامعة الأردنية مؤلفة من (٢٠٧٤) خريجا يعملون في (٦٠) مؤسسة، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١. وجود أثر واضح للعلاقة بين متغيري الجنس والكلية على تقييم الخريجين لإعدادهم الأكاديمي والعملي والشخصي والاجتماعي والجامعي بشكل عام وكذلك للتفاعل الثنائي بين متغيري الكلية وتاريخ التخرج على تقييمهم لإعدادهم العملي.
٢. أظهرت الدراسة عدم وجود أثر واضح لمتغير الجنس على تقييم الخريجين لجوانب إعدادهم الجامعي وإعدادهم ككل.
٣. أشارت الدراسة إلى وجود أثر واضح لمتغير تاريخ التخرج على تقييم الخريجين لإعدادهم الشخصي والاجتماعي.
٤. أشارت الدراسة إلى وجود نوع من التوافق في التقديرات فيما يتعلق بالبرامج التي تمثل جوانب الإعداد الأكاديمي والعملي والشخصي والإعداد ككل.

وقد أوصت الدراسة إلى ضرورة أن تعمل الجامعة الأردنية على إعطاء الجانبين الاجتماعي والعملي من الإعداد الجامعي درجة أكبر من التركيز وذلك من خلال تدعيم الجانب الأكاديمي للعملية التربوية بالجانب العملي التطبيقي وفتح قنوات الاتصال مع ميادين العمل في المجتمع والتي من المتوقع أن يعمل فيها خريجو الجامعة، كما أوصت إلى ضرورة أن

تقوم الكليات في الجامعة بإعادة النظر في بعض المساقات أو المواد النظرية البحتة التي تقدمها لتستبدل بمساقات ذات طابع عملي، كما توصي الدراسة إلى ضرورة إجراء دراسات مستقبلية حول الموضوع نفسه ولكن باستخدام عينات أكبر ومحاولة تقييم مديري المؤسسات وأرباب العمل التي يعمل فيها الخريجون وكذلك أفراد العمل بشكل عام، كما توصي أيضا بفتح مكتب خاص لمتابعة الخريجين بحيث يوفر هذا المكتب قاعدة من المعلومات عن الخريجين ومدى حاجاتهم التدريبية، وفتح قنوات اتصال بهم وربطهم المستمر بالجامعة والاستفادة من آرائهم وأفكارهم عند توجه الجامعة لإجراء تعديلات على خططها وبرامجها الأكاديمية.

** **دراسة عبد الستار محمد العلي (١٩٩٨):** [١]

والدراسة بعنوان " تطوير التعليم الجامعي باستخدام نظام إدارة الجودة الشاملة " وهي تقترح استخدام إدارة الجودة الشاملة التي تعني تفاعل المدخلات وهي : الأفراد والأساليب والسياسات والأجهزة لتحقيق نوعية عالية، وإن للنوعية العالية بنى تحتية تعود إلى أنظمة الإدارة الأساسية التي تساعد المنظمة في تطبيق المبادىء الحيوية لإدارة النوعية الشاملة والتي تحتوي على العناصر التالية:

أ) **القيادة (Leadership)**

ب) **التخطيط الإستراتيجي (Strategic Planning)**

ت) **إدارة البيانات والمعلومات (Data and Information Management)**

---

[١] عبد الستار محمد العلي، "تطوير التعليم الجامعي باستخدام نظام إدارة الجودة الشاملة"، مجلة الإداري، عمان، الأردن، السنة (٢٠) ، العدد (٧٤) ، ١٩٩٨

ث) إدارة العملية (Process Management)

ج) إدارة الموارد البشرية (Human Resources Management)

وقد شملت الدراسة كذلك نظام إدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management) في الجامعات الأمريكية حيث تم استخدام هذا النظام من قبل معدّ الدراسة في إحدى المدارس الثانوية في ولاية ألاسكا الأمريكية، وتم نشر النجاحات التي تحققت جراء تطبيق هذا النظام على مستوى التعليم الجامعي في جامعة (Oregon State University) الأمريكية.

كما تقترح الدراسة تطبيق نظام الجودة الشاملة في الجامعات العربية حيث يعّرفها المعهد الوطني الأمريكي للمعايير (American National Standard) على أنها مجموعة الخصائص والمفردات للسلع والخدمات التي تستند على قدرتها في إرضاء الحاجات المحددة.[1]

ومن هذا التعريف يمكن تحديد نوعية خريج العملية التعليمية بالجامعات عموما والتعليم الإداري بصفة خاصة على أنها قاعدة المعرفة التي بإمكانه استخدامها في حل المسائل المتعلقة بمشاكل حقل العمل من خلال وظائف العملية الإدارية وهي التخطيط والتنظيم والمتابعة واتخاذ القرار.

وترى الدراسة بأن على الإدارة الجامعية توخي الحذر الشديد في تحديد احتياجات السوق من الكوادر والتخصصات المختلفة القادرة على المساهمة الفاعلة في قيادة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، وعليه فإن تحقيق النوعية في مخرجات العملية التعليمية تعتبر مسئولية جماعية، أي مسئولية كل فرد في الجامعة اعتبارا من أبسط العاملين في الأقسام العلمية وصولا إلى مجلس

[1] ANSI/LSQC , A3 – 1978 " Quality Systems Terminology" Milwaukee,wl: American Society for Quality Control.

العمداء أو (مجلس الجامعة) وهذا ما يجعل إدارة النوعية الشاملة تأخذ مفهوم الإدارة الشاملة التي تعمل على تحسين مؤشرات جودة العناصر الأساسية للنظام التعليمي من خلال المساهمة الجماعية لكل الأفراد العاملين في الجامعة.

ومن أهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة ما يلي:

- تطوير استراتيجية محددة لإدارة النوعية الشاملة في النظام الجامعي مع الوضوح في تحديد الأهداف على المدى البعيد.
- الدعم المطلق والمستمر من قبل الإدارة الجامعية العليا لتطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة في الجامعات.
- التركيز على الجوانب الإيجابية للثقافة الشاملة لتحقيق الفوائد المتوخاة على الأمدين القصير والبعيد لبناء قاعدة تنموية قوية.
- اعتماد برامج تطويرية وتنموية فعالة لكافة العاملين في الجامعة وبمختلف اختصاصاتهم ومهاراتهم.
- بناء نظام اتصال فعال يعتمد على فلسفة اتصال وقنوات اتصال واضحة من خلال الفهم الواسع للأهداف والسياسات والإستراتيجيات المتعلقة بنظام التعليم الجامعي من جهة ومنظمات الأعمال والتجارة (المستفيدين) من جهة أخرى.
- إنشاء (اتحاد أو اتحادات نوعية) ما بين الجامعة (أو الجامعات) وبين منظمات الأعمال والتجارة في الوطن العربي لغرض التعاون المشترك في تحسين نوعية الخريجين والعملية التعليمية على حد سواء.

- **دعم العمل الجماعي وخاصة لأعضاء الهيئة التدريسية في الأقسام العلمية من جميع الوجوه مع تحديد أهداف واضحة ومحددة لكل مجموعة أو قسم علمي تستند على المفاهيم الديمقراطية في العمل.**

** **دراسة سنان ديب (٢٠٠١):**[١]

وكانت الدراسة بعنوان "السكان وقوة العمل في الدول العربية"، وقد تركزت الدراسة على موضوع السكان في الدول العربية والهجرة البينية والخارجية وموضوع البطالة في تلك الدول، وأسبابها ونتائجها، وكذلك التعرف على وضع سوق العمالة في الدول العربية الذي هو من المحاور الرئيسة التي تطرق إليها الباحث في دراسته، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- **إن معظم الدول العربية تعاني من مشكلة النمو السكاني وعدم ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة لدى الأجهزة المختصة.**
- **إن قوة العمل تشكل نسبة قليلة ومنخفضة من السكان في معظم الدول العربية باستثناء بعض الدول النفطية العربية التي تعتمد في معظم نشاطاتها على قوة العمل غير المحلية.**
- **إن الإنتاجية في الدول العربية منخفضة مقارنة مع البلدان الأخرى.**
- **إن البطالة بأشكالها منتشرة في معظم الدول العربية سواء كان ذلك في الريف أم في الحضر وكذلك بين النساء والرجال وبين حملة الشهادات الجامعية والدراسات العليا.**

وكان من بين التوصيات التي اعتمدها الباحث للحد من المشاكل السالفة الذكر ما يلي:

---

[١] سنان علي ديب، "السكان وقوة العمل في الدول العربية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، دمشق، سوريا، ٢٠٠١

أ) التخطيط الشامل وخصوصا بين المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل، والعمل على تحسين نوعية التعليم كونه يعتمد على الكم وليس على النوعية.

ب) الإصلاح الإداري والاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية مترافقا مع برامج اجتماعية تحدّ من الآثار الناجمة عن هذه الإصلاحات وخصوصا البطالة، بحيث يكون هذا الإصلاح منطلقا من المشاكل الأساسية.

ت) تفعيل دور مكاتب العمل.

** دراسة جهاد أحمد السندس (١٩٩٢):[١]

والدراسة هذه بعنوان "الاحتياجات المستقبلية من الأيدي العاملة في قطاع الإنشاءات في الأردن حتى عام ٢٠٠٠م" ، وقد تركزت الدراسة حول موضوع احتياجات القوى العاملة التي لها صلة بموضوع دراسة الباحث، وجاءت الدراسة نتيجة زيادة الاهتمام مؤخرا بموضوع تخطيط القوى البشرية في الأردن حيث أن سوق العمل الأردني يعاني من مشكلة تتمثل في وجود نقص في بعض التخصصات المهنية الماهرة وشبه الماهرة وغير الماهرة، ويعاني أيضا من فائض كبير في التخصصات والمستويات التعليمية الأعلى من مستوى الثانوية العامة كما ورد ذلك في سياق الدراسة.

وكان من أهم أهداف الدراسة ما يلي:

- دراسة بعض قضايا العمالة والتنظيم المؤسسي في قطاع الإنشاءات.
- التنبؤ حتى عام ٢٠٠٠م بحجم الاحتياجات المستقبلية من الأيدي العاملة في قطاع الإنشاءات حسب البدائل المختلفة.

---

[١] جهاد أحمد السندس، "الاحتياجات المستقبلية من الأيدي العاملة في قطاع الإنشاءات في الأردن حتى عام ٢٠٠٠"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ١٩٩٢

- **سد النقص الحاصل في تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بخصائص القوى العاملة في قطاع الإنشاءات في الأردن.**

وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١- ازدياد نسبة الأيدي العاطلة عن العمل من إجمالي القوى العاملة في قطاع الإنشاءات.

٢- تبين أن معدل نمو القوى العاملة الأردنية في قطاع الإنشاءات كان بنسبة سالبة رغم الزيادة في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

٣- قُدّر إجمالي الطلب الإضافي على الأيدي العاملة في محافظة عمان وحدها بما يزيد بنسبة 48.2% عن إجمالي الطلب الإضافي المتوقع.

وقد كان للباحث توصيات من أهمها:

- **إيجاد نظام المؤسسية المناسب لجميع الشركات والمؤسسات الإنشائية الممارسة لمهنة المنشآت.**
- **إيجاد أماكن خاصة لتجمع العمال الباحثين عن عمل بإشراف مكاتب الاستخدام.**
- **توحيد مصادر البيانات الإحصائية الرسمية التي تتعلق بالقوى العاملة (الأردنية والوافدة).**

** **دراسة غرفة تجارة وصناعة البحرين (٢٠٠٣) :[١]**

وهذه الدراسة بعنوان " احتياجات أسواق العمل"، حيث تمحورت الدراسة حول وضع احتياجات أسواق العمل في دول الخليج العربي من العمالة، حيث كان من أهم توصيات الدراسة:

---

[١] غرفة تجارة وصناعة البحرين، "احتياجات أسواق العمل"، المنامة، البحرين، ٢٠٠٣

- العمل على تغيير مناهج وبرامج التعليم بحيث تصبح تتماشى مع المتغيرات العالمية وتتلاءم مع احتياجات أسواق العمل من المهن والتخصصات العلمية المختلفة.
- إعداد دراسات دورية وميدانية لسوق العمل الخليجية لتقويمها والوقوف على أهم خصائصها ومشكلاتها ولتحديد احتياجات القطاعات الصناعية المختلفة من القوى العاملة الوطنية مع العمل على توفير الإحصاءات الحديثة في مجال القوى العاملة والتخطيط العمالي.
- وضع وتطبيق نظم للحوافز من شأنه أن يشجع القطاع الخاص على رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل.
- الأخذ بعين الاعتبار أن المرحلة القادمة في مجال التبادل التجاري الدولي تتطلب إنتاج سلع تنطبق عليها شروط الجودة وفق نظم المواصفات القياسية العالمية (أيزو 9000) وغيرها لتكون له القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

وقد أوصت الدراسة بأخذ هذه المتطلبات ضمن إطار خطط وبرامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تكون محددة الأهداف وواضحة المعالم، بحيث يراعى فيها تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة من أجل أن تتحقق أهداف التنمية.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

- **دراسة خان وسيد علي (١٩٨٨) (Khan, S.R & Ali, S.Z.):**

والدراسة بعنوان " بعض النتائج حول بطالة التعليم العالي في باكستان" (Some finding on higher educated unemployment in Pakistan) ، وقد أوضحت الدراسة أن بيانات تعداد السكان الأخيرة في باكستان تشير إلى أن حجم بطالة التعليم تتركز في الأعمار التي تقل عن ثلاثين عاما، وتظهر أيضا أن البطالة بين المتعلمين تتجلى من خلال عملية انتظار الحصول على فرصة عمل مناسبة إضافة إلى عدم قدرة سوق العمل على استيعاب هؤلاء المتعطلين.

وقد أخذت الدراسة على عاتقها بيان أسباب ظاهرة الانتظار هذه، وقد تمثلت عينة البحث من (2671) عاملا مشتغلا إضافة إلى (260) عاملا عاطلا، فقد أظهرت الدراسة أن توقعات حصول العاطلين عن العمل بين أوساط المتعلمين منهم على وظيفة وأجر مناسب لهذه الوظيفة، كانت غير واقعية، كما أن دافعيتهم لمتابعة تعليمهم العالي لم تكن من خلال توجيه أو إرشاد

نحو المستقبل.

كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن العاطلين عن العمل كانوا أقل توجها من حيث الحصول على تدريب في المواضيع ذات الأساس العلمي، كما تبين أن كلا من الأداء والتخصص لهما دلالة إحصائية هامة فيما يتعلق بموضوع انتظار فرصة العمل.

كما بينت الدراسة أن العامل الذي يمتاز بحسن الأداء، كان له ذلك مساعدا على الحد من فترة الانتظار للحصول على فرصة عمل مناسبة.

- دراسة آكي بومكفست "Ake Blomqvist" (1986):[1]

والدراسة بعنوان : "Higher Education and Markets for Educated Labor in LDCs – Theoretical Approaches and Implications" التعليم العالي وأسواق العمالة المتعلمة في مضامين واقتراحات نظرية.

وهي عبارة عن ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي العام الثالث لتطوير علماء الاقتصاد المنعقد في الباكستان في الفترة من ١٠ –١٢ آب ١٩٨٦م.

وقد قدمت الدراسة بحثا شاملا لموضوع اقتصاديات التعليم العالي حيث أوصت بضرورة تقديم العون المالي لمؤسسات التعليم العالي في دول العالم النامية كدول أمريكا اللاتينية وذلك لانعدام المردود الفوري للخريجين حيث أن من طبيعة سوق العمل الحالي ليس فيه مكان للخريجين الذين يستخدمون مجالاتهم التخصصية.

---

[1]- Ake Blomqvist , (1986), "Higher Education and the Markets for Educated Labor in LDCs: Theoretical Approaches and Implications", The Pakistan Development Review , No.3

كما رأت الدراسة أن تطبيق هذه السياسة على المدى المنظور سيكون مكلفا، وعليه فإنه يقع على عاتق العلماء المؤهلين في الدول النامية من ذوي المستويات العالية والمؤهلة تأهيلا جيدا، ليأخذوا المبادرة من أجل تطوير التعليم العالي، وبالتالي يكونون قد سلكوا طريقا لدعم اقتصاديات العالم.

كما أظهرت الدراسة بأنه لا يمكن حدوث تطور جوهري دون العمل على خلق الوظائف المناسبة لأعداد الخريجين المتزايدة يوما بعد يوم ، كما بينت الدراسة أيضا أن سياسة التعليم العالي المدعوم والمساند للمواضيع التقنية والتطبيقية إضافة إلى خلق فرص وظيفية ضرورية تكون بمثابة بوليصة تأمين على الحياة لأجيالنا القادمة.

- دراسة جرينت جونز "Geraint Johnes" (1993):[1]

وعنوان الدراسة : اقتصاديات التعليم "The Economics of Education" وقد تناولت هذه الدراسة العديد من المواضيع التي تمحورت حول التطورات التي حدثت في العالم في جميع المجالات، وأكدت على أن موضوع اقتصاديات التعليم قد حاز على اهتمام الباحثين في الآونة الأخيرة، وتطرقت الدراسة إلى أن الأفراد يقلّلون من استثماراتهم في مجالات تعليمهم، وهذا التبرير الأول لضرورة زيادة تمويل التعليم.

وبينت الدراسة أن دلالات سوق العمل التي تظهر من خلال نظام التعليم ومستهلكي التعليم تحتاج إلى عملية بحث واستقصاء، فكل الدراسات النظرية والتجريبية لا بد أن يُحتاج

[1] - Geraint Johnes , (1993), "The Economics of Education, The Macmilan Press LTD,first Published, London Basingstore, Hampshire,Hong Kong.

إليها في هذا المجال.

وترى الدراسة بأنه إذا تم إنجاز نظام التعليم بشكل جيد فإن برنامج القوى العاملة يمكن أن يتم اختياره وقياسه بسهوله، وإذا ما فشلت هذه الآلية فيتوجب البحث عن حلول أخرى، ويكون ذلك إما بواسطة نموذج تخطيطي يتسم بالوضوح ويتم القبول به من أجل إزالة العقبات التي تعترض الفهم الواضح لسوق العمل.

كما كان من نتائج الدراسة أن من خصائص السوق الخاص بالتعليم أنه ليس متكاملا وأن التحدي الذي يواجهه طلبة المؤسسات التعليمية المختصين باقتصاديات التعليم هو توضيح سبب وجود العجز في تمويل التعليم واستمراريته، وكذلك وضع الحلول المناسبة لعلاج ذلك العجز.

إن هذه الدراسة تعطي بالفعل إجابات عن تساؤلات عدة سابقة، ولكن الاقتصاد لا يتعلق بعالم مثالي، فهو يهتم بالعالم الذي يشمل مصادر محدودة من الممكن أن تخصص لحل تلك المشاكل أو لإجابة عن تلك التساؤلات، وكما الحال في الاقتصاد فإن التعليم أيضا ليس متعلق بعالم مثالي، فهو يهتم بالعالم الذي تكمن فيه أشياء تفوق تصوراتنا.

كما أوصت الدراسة بأن تقوم دراسة أخرى في المستقبل لتلقي مزيدا من الضوء على هذه الأمور.

- **دراسة سبولدينغ "Spaulding Seth" (1992) :** [1]

والدراسة بعنوان :"Higher Education and Market Economy in Mongolia": التعليم العالي واقتصاد السوق في منغوليا.

وقد بينت الدراسة أنه من الصعب تقييم المضامين الخاصة بالتعليم العالي من خلال التغيرات الكبيرة الحاصلة في مجريات الحياة الاجتماعية والسياسية في منغوليا، وعليه تطلب الدراسة من المؤسسات أن تسارع في التطوير من خلال التحضير وإعداد القوى العاملة المناسبة لتلبية الأهداف كما تتصورها المؤسسات العامة والخاصة والتي من المتوقع أن تنمو وتتسع خلال التسعينات وأوائل القرن الحالي، وأنه من الصعب تصور الأهداف المنشودة بالتحديد.

كما أوضحت الدراسة بأن رياح التغيير ستؤثر على المجتمع وبالمقابل سيتم التغيير أيضا في التعليم العالي خاصة وأن سياسات منغوليا بصفة أساسية هي التعبير عن الشعور المتجدد للقومية والتي تبدو أنها تسير يدا بيد مع الشعور الجديد بالانفتاح على البلدان أكثر من اقتصارها على الإطار التقليدي الاجتماعي، وكلما تفاعل العلماء المنغوليون والجهات الحكومية الرسمية بصورة أكبر مع مجتمع العالم التعليمي من خلال تبادل البعثات وإقامة المشاريع التطويرية المشتركة، فإن اهتمامات التعليم العالي سوف تتسع من خلال الإطلاع على أفكار عالمية في مجال اقتصاد السوق كما هو الحال في داخل البلاد من حيث إعادة اكتشاف التقاليد والثقافة المنغولية.

---

[1] - Spaulding, Seth (1992) "Higher Education and Market Economy in Mongolia", Journal of Asian and African Affairs , No., Washington.

وكان من نتائج الدراسة أيضا أن نظام التعليم الكامل يتغير بصفة متسارعة لأن هناك خطر من الشعور الجديد للحرية وأن إتباع سياسة اللامركزية دعوة للفوضى، إلا إذا اتبعت الحكومة سياسة تشجيع التخطيط المشترك والتنسيق بين الجامعات وكذلك أيضا قيام الدول المانحة والمؤسسات الداعمة بتشجيع هذا التنسيق والتخطيط المشترك.

كما بينت الدراسة أنه تم تخصيص لجنة خاصة لمعالجة إشكاليات لتعليم العالي بصورة فعالة، وهذه اللجنة ترغب في أخذ الدراسات المؤسساتية والتخطيط الضروري لإصلاح التعليم العالي من خلال إرسال المبتعثين الرسميين للخارج في مهمات دراسية لتحديد الاتجاهات الواعدة التي يمكن تبنيها محليا، وبدون هذه البنية الأساسية لدعم وإصلاح المؤسسات الفردية سيتم إضاعة الجهد والوقت دونما جدوى.

وأخيرا كان من نتائج الدراسة أن مسائل النوعية والكمية وما يتعلق بهما سوف تؤثر تأثيرا سلبيا على التعليم العالي في منغوليا على مدار السنوات القادمة كما تتغير أهداف المجتمع وكما يتطور اقتصاد منغوليا نفسها، لأنها متجهة نحو استقطاب الخبرات العالمية مع الحفاظ على تراثها التقليدي الخاص وذلك باعتمادها على ذاتها كلما تقدمت إلى الأمام في حل هذه القضايا.

- دراسة دولتون وفيجنولز "Dolton & Vignoles" (1997):[1]

وعنوان هذه الدراسة: "Graduate Overeducation : An European Perspective"

[1] Dolton , P.j. and Vignoles, A. (1997) "Graduate Overeducation: An European Perspective" Journal of Higher education in Europe, No.4 , London, England.

خريج التعليم الإضافي من منظور أوروبي.

وهذه الدراسة تظهر أن أعداد الخريجين الأوروبيين من التعليم الإضافي أو ما يسمى بزيادة التعليم، يحصلون بشكل واضح على رواتب أقل من أقرانهم بالنسبة لوظائف الخريجين العاديين والتي هي ثابتة وذلك بسبب زيادة عدد هؤلاء الخريجين. فقد أوضحت أن الطرق المستخدمة لقيام حالات التعليم الإضافي هي بحد ذاتها مشكلة تؤدي في الغالب إلى تقديرات مختلفة لجوانب المشكلة حيث أن هناك أيضا مشاكل مفاهيمية مرتبطة بمستوى الخريج الذي يمكن أن يكتسب مهارات إضافية ومعرفة بوظيفته بما يتناسب مع مصلحة هذا الخريج، وعند حاجة الفرد لاكتساب مهارات ومواصفات تتعلق بتطوير التعليم العالي بين الأفراد وربط تلك القضايا بالنشاط الممارس في العمل.

وأوضحت الدراسة أن بعض الاهتمامات حول فائض التعليم يستمر بسبب دعم التعليم العالي، وهذا الدعم يجعل العائد الخاص أعلى منه في حالة السوق الحرة، كما أن التوسع في التعليم الإضافي بين الخريجين يمكن أن يدل على أنه ليس من المتوقع دعم التوسع في مجال التعليم العالي، وهذا لا يعني أن لا يأخذ المزيد من الأفراد حقهم من التعليم العالي، كما أكدت الدراسة على أن التعليم العالي يولّد فوائد استهلاكية للأفراد وبشكل ظاهري للمجتمع، لأن المجتمع لا يؤخذ بعين الاعتبار من خلال النظر إلى عناوين الوظائف والمكتسبات، فعلى سبيل المثال هناك دليل مادي على أن التعليم يعزز المهارات الأبوية ويجعل الشخص أقل ميلا لارتكاب الجريمة، وعندما يعتبر الشخص الفوائد الثقافية للتعليم فإن القلق حول التعليم العالي والإضافي يعتبر أمرا مبالغا فيه.

ومن توصيات الدراسة أنها أوصت بضرورة ربط الاحتياجات الفعلية بعدد الخريجين لإمكانية

استيعابها في سوق العمل حيث أن هذه المشكلة ليست معقدة لدرجة كبيرة.

كما أوصت بضرورة أن يأخذ صنّاع القرار الأوروبي بعين الاعتبار موضوع التعليم العالي الإضافي وأن يتوقفوا قليلا قبل محاولة تقليد ومحاكاة النموذج الخاص بالمشاركة الأمريكية.

وتوصي الدراسة أيضا بأن هذا الموضوع بحاجة إلى مزيد من البحث في أنماط عمل الخريجين وكذلك احتياجات العاملين.

- دراسة أوربتا "Orbeta" (2002):[1]

والدراسة بعنوان: " Education , Labor Market and Development: A review of the Trends and Issues in the Past 25th years" ، التعليم وسوق العمل والتطوير: نظرة حول الاتجاهات والقضايا في الخمس والعشرين سنة الأخيرة. وهي عبارة عن ورقة عمل قُدمت من قبل المعهد الفلبيني للدراسات التطويرية.

تعرض الورقة المذكورة إطار عمل يوضح التداخل والعلاقة ما بين التعليم وأسواق العمل حيث أن إطار العمل قد سهل مراجعة وتحليل الاتجاهات والقضايا ومقترحات التحديث الحالية بشكل أكثر تنظيما وتركيبا.

وقد خلصت الدراسة إلى أن معدلات الحضور المدرسي مرتفعة جدا في الفلبين، وهي بذلك تضاهي مستويات الحضور في الدول المتقدمة، ون هذا الاتجاه مستمر وفي تزايد مع وجود حالة من النمو البطيء ووفرة العمالة وبالتالي فإن الحد من ظاهرة الفقر تكون صعبة، ومن حيث

---

[1] Orbeta ,C. (2002) "Education, Labor market and Development : A review of the Trends and Issues in the Past 25 years", Paper prepared for the Symposium Series on Perspective Papers for the 25th Anniversary of the Fhilippine for development Studies.

مؤسسات التعليم العالي فإن سيادة القطاع الخاص تكون واضحة في هذا المجال، كما أن الالتحاق في المؤسسات الدراسية التابعة للحكومية قد تضاعف في الثلاث سنوات الأخيرة وذلك لقلة التكاليف الدراسية إذا ما قورنت بالمؤسسات الدراسية في القطاع الخاص كما ازداد حجم المدارس بشكل ملحوظ لنفس السبب.

لذلك فقد أشارت الدراسة بأن نوعية المخرجات كان يعتريها نقص واضح من خلال انخفاض معدلات النجاح في اختبارات إحدى اللجان التخصصية، كما أفادت الدراسة بأن أسباب هذا الانخفاض يعود إلى النقص الملحوظ في المدخلات من حيث المختبرات الدراسية والمكتبات.

أما فيما يتعلق بسوق العمل فقد خلصت الدراسة إلى أن النمو البطيء في توفير العمالة يعود إلى التحسن النوعي في الأداء حيث كان انتقال العمال من قطاع الزراعة إلى قطاع الخدمات وليس إلى الإنتاجية العالية في القطاع الصناعي.

كما أظهرت الدراسة أيضا أن عدد العمال الفنيين والمتخصصين ازداد نوعا ما ولكن هناك زيادة ملحوظة في مجال المبيعات وفي قطاع الخدمات وكذلك في مجال الإنتاج، وفي المقابل انخفض حجم العمالة في القطاع الزراعي بشكل ملموس بالرغم من كون هذا القطاع يعد أكبر مجموعة وظيفية، كما أظهرت الدراسة أن هناك أيضا زيادة في المرتبات والأجور وانخفاض طفيف في حجم العمالة التي تعمل لحسابها الخاص.

- دراسة دولتون وماكبيس "Dolton and Makepeace" (1990):[1]

[1] Dolton , P.J. and Makepeace , G. H. (1990) "Self Employment Among Graduates" Journal of Bulletin of Economic Research" No. 42, London, England.

وهذه الدراسة بعنوان "Self Employment Among Graduates" : التوظيف الذاتي بين خريجي الجامعات البريطانية حيث قامت الدراسة بإجراء القياس لعينة كبيرة من الخريجين البريطانيين فيما يتعلق بقرار التوظيف الذاتي.

ومع أن توزيع الدخل قد بين أن هناك عدة حوافز لسلوك التوظيف الذاتي بين الأفراد الخريجين، فالاختلاف في تقديرات الدخل تكون بشكل فردي من ناحية التوظيف الذاتي ومجموعات الأفراد الذين يتم توظيفهم عند استقلالية القرار فيما يتعلق بالعوامل الشخصية والاجتماعية.

كما بينت الدراسة أن السياسات المتبعة في تغيّر العوائد المالية قد لا تشجع التوجه نحو زيادة التوظيف الذاتي بين الخريجين.

كما أظهرت النتائج القياسية للدراسة أيضاً أن من يوظف ذاتياً لا يشكل حالة عشوائية أو جزافية بالنسبة لقوة العمل بين الخريجين.

كما أن الدراسة أظهرت أيضاً أن بعض العوامل مهمة في تحديد اختيار نوع العمل المطلوب حيث أن العمر وعدد الأولاد يؤثر على احتمالية اللجوء إلى التوظيف الذاتي، كما أن الرجال يميلون إلى ذلك أكثر من النساء، وأظهرت الدراسة أيضاً أن المؤهل العلمي العالي والدخل في بداية العمل كلاهما يؤثران على الإقلال من التوجه نحو التوظيف الذاتي.

خلاصة الدراسات السابقة:

إن ما تم عرضه فيما مضى هو ما كان في مقدور الباحث جمعه من دراسات تدور حول

موضوع الدراسة بحيث يمكن تصنيف هذه الدراسات في مجملها على صنفين اثنين:

١- دراسات لها صلة وثيقة ومباشرة بموضوع الدراسة

٢- دراسات ذات صلة غير مباشرة بموضوع الدراسة

فأما الدراسات التي كان لها صلة وثيقة ومباشرة بموضوع الدراسة فكانت محدودة نسبيا، فمن الدراسات العربية كانت دراسة قاسمي ناصر ودراسة الجعفري ولافي التي تعد من أكثر الدراسات توافقا مع دراسة الباحث من حيث التقاء الدراستين بمجتمع دراسة متشابه في كل الضفة الغربية وقطاع غزة، ودراسة أنور السعيد وآخرون التي ركزت على موضوع احتياجات سوق العمل بشكل خاص ودراسة إياد غانم الحسن ودراسة عادل لطفي ودراسة التركستاني، أما من حيث الدراسات الأجنبية فكان هناك دراسة "Khan & Ali" ودراسة "Ake Blomqvist" ودراسة "Spaulding" ودراسة "Dolton".

أما الدراسات ذات الصلة غير المباشرة بموضوع الدراسة فكانت أكثر نوعا ما، فمن الدراسات العربية كان على سبيل المثال: دراسة عبد الستار العلي، ودراسة بوبطانة ودراسة سنان ديب ودراسة ميساء الكرايمة، أما من الدراسات الأجنبية فكان هناك على سبيل المثال: دراسة "Orbeta" ودراسة "Dolton & Vignoles" ودراسة "Geraint Jhones".

وكان من أهم مجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة:

- التأكيد على العلاقة والترابط ما بين قطاع التعليم العالي وسوق العمل لاعتماد أحدهما على الآخر.
- ضرورة إحداث مجموعة من الإصلاحات وتطبيق مجموعة من التدابير في إطار سوق العمل تعمل على التجاوب مع ما يحدث في إطار التعليم العالي.

- ضرورة إحداث بعض التغييرات على مفهوم التعليم وأسلوبه بحيث يستطيع الوقوف أمام جميع المتغيرات المستجدة في سوق العمل.
- ضرورة تشكيل لجان خاصة تعمل على إحداث ومتابعة أمور الإصلاح والتغيير في وضع التعليم العالي.
- التوصية باستخدام إدارة الجودة الشاملة التي تعني تفاعل مدخلات التعليم العالي مع بغضها.
- ضرورة تقديم العون المالي للتعليم العالي في دول العالم النامية حيث لا يتوفر مردود فوري للخريجين.
- ضرورة تزويد مؤسسات التعليم العالي بكل ما تحتاجه من مكتبات ومختبرات وكوادر مؤهلة وغير ذلك من مدخلات التعليم العالي، من أجل أن يتم الارتقاء بمخرجات التعليم العالي من حيث تفوق ونبوغ الخريجين.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة وخاصة تلك التي لها صلة مباشرة بموضوع الدراسة، فإنه يمكن القول بأنها في مجملها قد تمحورت حول الجانب الأساس لموضوع الدراسة، كدراسة الجعفري ولافي " مدى التلاؤم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني" التي كانت من أكثر الدراسات التقاء بموضوع دراسة الباحث من حيث الأهداف ومشكلة الدراسة ومجتمع الدراسة المتشابه إلا أنها ركزت في دراستها على موضوع التلاؤم والتوافق ما بين الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الفلسطيني وليس توافق أو تلاؤم التخصصات الجامعية المطروحة وتأثيرها على احتياجات سوق العمل في فلسطين كما هو الحال

بموضوع دراسة الباحث، ودراسة "قاسمي ناصر بعنوان "خريجو الجامعة وسوق العمل" وكدراسة بوبطانة بعنوان" تقوية الترابط بين التعليم العالي وعالم العمل".

ولا شك أن تلك الدراسات ساهمت في إثراء موضوع البحث بمواضيع شتى وتطرقت لمواضيع ذات أهمية بالغة حول التعليم العالي وحول أسواق لعمل في كثير من البلدان العربية والأجنبية.

إلا أنه يمكن القول وبموجب إمكانيات الدارس المتواضعة لم تتوفر دراسة واحدة تبحث في صلب موضوع الدراسة والمتعلق بهيكلية التخصصات الجامعية نفسها المطروحة والمتوفرة والمتاحة في الجامعات الفلسطينية والتي تُدّرس فيها من حيث مدى تأثيرها على احتياجات سوق العمل في فلسطين من عدمه.

وعليه فإن الباحث يأمل من هذه الدراسة أن تعمل على تغطية موضوعها الرئيس تغطية شاملة وواضحة وأن تكون ذات جدوى وتحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية وموضوعية.